الأمم المتحدة S/2021/354

مجلس الأمن

Distr.: General
13 April 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة الموجهة من سامح شكري، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، بشأن آخر التطورات المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **إدريس**
الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

200421 150421 21-04902 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 13 نيسان/أبريل 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

13 نيسان/أبريل 2021

أكتب إليكم لإطلاعكم، أنتم وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على آخر التطورات المتعلقة بمسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير.

فمنذ تموز/يوليه 2020، شاركت مصر بنشاط في عملية بقيادة الاتحاد الأفريقي كان الغرض منها، وفقا للولاية الصادرة عن مكتب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في 21 تموز/يوليه 2020، تيسير إبرام اتفاق ملزم بشأن ملء السد وتشغيله. وخلال هذه المحادثات، تفاوضت مصر بحسن نية وسعت جاهدة إلى التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن يحفظ حقوق ومصالح البلدان الثلاثة ويدعم مصالحها المشتركة. وتبيَّن ذلك في سعي مصر المستمر إلى إيجاد حلول تحقق مصالح جميع الأطراف وتضمن أن تحقق إثيوبيا أهدافها الإنمائية عن طريق توليد الطاقة الكهرمائية من السد على وجه السرعة وبصورة مستدامة، مع تخفيف الآثار الضارة لهذا السد على المجتمعات المحلية الواقعة على مجرى النهر بعد السد في مصر والسودان.

ومما يدعو إلى الأسف أن العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي لم تثمر حتى الآن. فبعد أكثر من ثمانية أشهر من المحادثات، لا نزال بعيدين عن التوصل إلى اتفاق بشأن السد. ولا تزال مواقف بلداننا الثلاثة متباعدة ولم تنجح الجهود الرامية إلى سد الفجوة بشأن المسائل القانونية والتقنية المعلقة. وعلى الرغم من المرونة التي أبدتها مصر وجهودنا المخلصة لتلبية الشواغل والمصالح الإثيوبية، لم تسفر مفاوضاتنا عن أي تقدم. ويرجع ذلك إلى مواقف إثيوبيا المتعنتة التي تعكس عدم وجود إرادة سياسية لإبرام اتفاق يأخذ في الاعتبار حقوق المشاطأة لمصر والسودان أو يتضمن تدابير مناسبة للتخفيف من الضرر المحتمل الذي يمكن أن يلحقه السد بدولتي المصب. وفي الواقع، يبدو أن إثيوبيا مترددة في أن تصبح طرفا في صك ملزم قانونا ينص على حقوق والتزامات واضحة للأطراف الثلاثة ويشمل آليات قوية لضمان تنفيذه الفعال.

وعلاوة على ذلك، خلال الاجتماع الوزاري الثلاثي الأخير الذي عقد في كينشاسا يومي 4 و 5 نيسان/أبريل 2021 بقيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترأس الاتحاد الأفريقي حاليا، رفضت إثيوبيا العودة إلى المفاوضات بشأن السد. وقد عقد هذا الاجتماع بهدف استئناف المفاوضات وفقا لطريقة معززة من شأنها أن تتغلب على عدم فعالية صيغة التفاوض التي اعتمدت في إطار العملية التي قادها الاتحاد الأفريقي خلال الأشهر السابقة ومن أجل ضمان أن تؤتي هذه المحادثات أكلها.

غير أن إثيوبيا رفضت، للأسف، المقترحات والأفكار المتعددة التي قدمتها مصر والسودان خلال هذا الاجتماع الوزاري لإعادة النظر في طرائق العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتحسينها. ورفضت مقترحا بإنشاء لجنة رباعية دولية تقوم بدور الوسيط بين الأطراف الثلاثة وتتولى قيادتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وتضم الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والأمم المتحدة. ورفضت إثيوبيا أيضا مقترحا بالتفاوض في إطار صيغة تسمى 1+3، تؤكد أن المفاوضات ستكون بقيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن شركاءنا الدوليين الثلاثة سيكملون جهود رئيس الاتحاد الأفريقي.

وبالمثل، رفضت إثيوبيا قبول مقترح يؤكد قيادة رئيس الاتحاد الأفريقي ويشدد على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستيسر المفاوضات بمساعدة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والأمم المتحدة من

أجل صياغة حلول للمسائل القانونية والتقنية المعلقة. ثم رفضت إثيوبيا، أخيرا، خلال الجلسة الختامية للاجتماع الوزاري، مقترحا أكد من جديد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستقوم بقيادة المفاوضات وتيسيرها وأعاد تأكيد أن رئيس الاتحاد الأفريقي قد يستند الصكوك والموارد المتاحة له لتيسير عملية التوصل إلى اتفاق. بل إن إثيوبيا رفضت إدراج إشارة في البيان الختامي الذي صدر في ختام الاجتماع الوزاري في كينشاسا إلى أن المفاوضات ستستأنف بهدف التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن ملء السد وتشغيله. وجاء هذا الرفض على الرغم من أن اجتماع مكتب الاتحاد الأفريقي على مستوى القمة الذي عقد في 21 تموز/يوليه 2020 قد أوعز إلى البلدان الثلاثة بأن "تضع الصيغة النهائية على وجه السرعة لنص اتفاق ملزم بشأن ملء السد وتشغيله".

ومما يثير القلق أكثر أن إثيوبيا أعلنت مرارا وتكرارا أنها تعتزم إنجاز المرحلة الثانية من ملء السد بغض النظر عن التوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان. وفي حال القيام انفراديا بهذه التعبئة الثانية، التي يتوقع أن تحجز خلالها إثيوبيا ما لا يقل عن 13,5 بليون متر مكعب من المياه في خزان السد، فهي يمكن أن تلحق ضررا بالغا، إن لم يكن كارثيا، بمصر والسودان.

وعلى وجه الخصوص، سيتعرض 20 مليون مواطن سوداني يقطنون على مجرى النهر بعد السد وكذلك مرافق الطاقة الكهرمائية السودانية، بما في ذلك سد الرُصيرص، للتأثير والخطر بصورة مباشرة من جراء المرحلة الثانية من الملء ومن جراء استمرار التشغيل الانفرادي للسد. وبالمثل، فإن مصر، التي تعتمد اعتماداً كلياً على نهر النيل في سبل عيشها وفي بقاء مواطنيها البالغ عددهم 105 ملايين نسمة، ستتضرر من جراء السد، ولا سيما خلال فترات الجفاف التي قد تتزامن مع ملء هذا السد وتشغيله، مما قد يسبب حالات من النقص الكبير في المياه في مصر.

وعلاوة على ذلك، اقترحت إثيوبيا مؤخرا أن تنشئ البلدان الثلاثة آلية لتبادل البيانات التقنية المتعلقة بعملية ملء السد. ولئن كان أي مقترح بتبادل البيانات التقنية يمكن أن يكون بناء في الظاهر، فإن الحقيقة هي أن الغرض من إنشاء آلية لتبادل البيانات في هذا السياق هو ضمان الامتثال للشروط الموضوعية لاتفاق بشأن ملء السد وتشغيله. ومن دون اتفاق من هذا القبيل، سيصبح إنشاء آلية لتبادل البيانات وسيلة لضمان اعتراف مصر بتعبئة إثيوبيا الانفرادية للسد باعتباره أمرا واقعا وقبولها به. ويجب أن يجري ملء خزان السد وفقاً لشروط اتفاق شامل بشأن ملء السد وتشغيله، ينبغي رصد تنفيذه بعدة سبل من بينها آلية لتبادل البيانات.

وبناء على ذلك، تدعو مصر المجتمع الدولي إلى إقناع إثيوبيا بأهمية الدخول، بروح من حسن النية، في مفاوضات لإبرام اتفاق بشأن السد في غضون الأشهر المقبلة والامتناع عن اتخاذ أي إجراء انفرادي، بما في ذلك إنجاز الملء الثاني خلال موسم الفيضانات الذي سيبدأ خلال صيف عام 2021، إلى حين إبرام اتفاق.

ومن شأن عدم التوصل إلى هذا الاتفاق، وإلحاق الضرر بالمصالح النهرية لدولتي المصب وتعريض أمنهما المائي للخطر تصعيد التوترات وزيادة حدتها في جميع أنحاء منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي وتشكيل تهديد خطير للسلام والأمن الدوليين. ومن شأن ذلك أن يضع مصر في موقف لا يمكن الدفاع عنه استراتيجياً وأن يجعل بقاء شعوبنا وسبل عيشها خاضعة لسيطرة دولة مشاطئة واقعة قبل السد تظهر افتقاراً إلى الإرادة السياسية للعمل كطرف معني مسؤول ومشارك في المشاطئة.

ولا أزال آمل في إمكانية التوصل إلى تسوية بشأن مسألة السد تكفل عدم تحول هذا الأمر إلى مصدر للتوتر وعدم الاستقرار. وفي الواقع، يمكن من خلال المشاركة النشطة للمجتمع الدولي، التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن السد يفتح إمكانية التعاون بين بلداننا الثلاثة ويرسم مسارا جديدا لكامل منطقة حوض النيل وشرق أفريقيا.

(توقيع) سامح **شكري**
وزير خارجية
جمهورية مصر العربية